المبحث الثاني:

(نيجـــيريا)

obeikandl.com

obeikandl.com

الحالة النيجيرية

إن الأوضاع الأمنية في دول الصحراء الأفريقية في حالة من الاضطراب تنذر بخطر الفوضى واشتعال العنف في ذات الوقت. ودولة نيجيريا أبرز مثل على ذلك، فقد سقطت في دائرة العنف وأصبح الخروج منه يحتاج إلى تفهم للأوضاع المتردية وأسبابها بشكل موضوعي وليس بمبالغات إعلامية.

وهذا البحث هو محاولة لدراسة الحالة النيجيرية التي أدت إلى ظهور جماعات العنف، ثم ما الذي تفعله نيجيريا لتواجه هذه الجماعات الإرهابية؟. إن الحالة النيجيرية لها جذور تاريخية قديمة، لذلك قسمت هذا البحث إلى أربعة أقسام. أولها: مدخل، وثانيها: جماعات العنف ونظرية المؤامرة، وثالثها: الاستعمار الجديد يدفع إلى العنف، وأخيرًا مقترحات للخروج من دائرة العنف.

أولًا: مدخـــل

مع بداية الألفية الثالثة بدأنا نسمع عن التطرف الإسلامي، بدأ

بحادث تدمير برجي التجارة العالمية في أمريكا، تبعه غزو أمريكا لأفغانستان بعد ظهور ابن لادن وحركة طالبان، ثم اختفى ابن لادن من الإعلام العالمي وظهرت جماعة القاعدة التي أصبح اسمها يطلق على أي حركة إسلامية معارضة لنظمها، وأصبح أي تنظيم يدعو إلى تطبيق الشريعة الإسلامية منظمة إرهابية إذا كانت تمسك السلاح، أو منظمة متخلفة إذا كانت تدعو للشريعة بالطريق السلمي.

وفي أفريقيا شهد العقد الماضي ظهور ملفات لتلك الجماعات، وأصبح المشهد السياسي في الصحراء الكبرى يعج بمنظمات الإرهاب والتطرف ترتبط بالفكر الأصولي السلفي الجامد مثل أزواد في مالي، القاعدة في النيجر ومالي والسنغال وجنوب الجزائر، وسيلكا في أفريقيا الوسطى، وبوكوحرام في نيجيريا.

وأدى سقوط معمر القذافي إلى توافر كميات السلاح والأموال الهائلة المهربة من ليبيا حتى بات يصعب احتواء تنظيمات الاقتتال في الصحراء الكبرى، واستخدم التمرد الديني وغيره في مواجهة الموجة الاستعمارية الجديدة في أفريقيا. وإلى جانب ذلك وجدت شبكات المخدرات والهيروين العالمية القادمة من كولومبيا ودول أمريكا اللاتينية المعروفة بهذه التجارة لتعبر الصحراء الكبرى إلى الشرق

الأوسط حتى باتت مسألة الإرهاب مسألة غير محلية.

يضاف إلى كل هذا الدافع الأساسي وهو التنافس على المصالح البترولية والتعدينية في الصحراء الكبرى، وبمناطق اليورانيوم في النيجر والماس والذهب في أفريقيا الوسطى والبترول في نيجيريا.

وفي خضم هذا المشهد المعقد لابد أن نفرق بين متمردي الجماعات حديثة التكوين التي تنشط بأسلوب حرب العصابات على مستوى الساحة الصحراوية وبين حركة تحرير وطنية مثل الأزواد في مالي أو الطوارق الذين يطالبون بحق تقرير المصير والحكم الذاتي لشعب الطوارق، وحركة بوكوحرام السلفية في نيجيريا التي بدأت سلمية ثم تحولت إلى العنف عندما وجدت الفساد والظلم يسود مجتمعها.

والسؤال ما الذي يجب أن تفعله القارة الأفريقية لتقاوم هذه الجماعات الإرهابية وبالذات بوكوحرام في نيجيريا؟

في البداية أود أن أشير بشكل سريع إلى المنطقة الأفريقية التي تنشط فيها بوكوحرام وغيرها من الجماعات المتطرفة حتى تتضح الصورة الإسلامية في هذه المنطقة الأفريقية الإسلامية وهي الغرب الأفريقي أو المغرب الإسلامي.

أن الإسلام والحركات الجهادية في نيجيريا ليست بالأمر الجديد عليها أو الوافد إليها، ومن يطالع تاريخ أفريقيا يجد أن الحركات الجهادية في نيجيريا هي من قاومت ببسالة المستعمرين الأوروبيين طوال القرن 19.

وتاريخ الحركات الأصولية في نيجيريا التي تتهم الآن بالتخلف والإرهاب كان لها شأن كبير في الماضي ولعبت دورًا كبيرًا في مقاومة غزو المحتلين على مدى قرن من الزمان.

ولكي نفهم الخلفية الإسلامية في نيجيريا وما جاورها من الدول لابد من الإشارة إلى دور الطرق الصوفية والزوايا التي أنشأها زعماؤها وكانت بمثابة ركائز لنشر الإسلام ثم حائط صد ضد المستعمر الأجنبي.

أن الطرق الصوفية هى بلا شك ذات أصول وتوجهات دينية، ولكنها كانت أيضًا سياسية في وظيفتها، كانت هذه الطرق دائمًا منظمات دفاعية تقف في وجه الأخطار المحدقة من الخارج. وعندما كانت الدولة قوية كانت الطرق الصوفية جزءًا من أجهزة الدولة، أما في حالات ضعف الدولة نفسها وتفككها فإنها كانت تستقل بنفسها وتأخذ زمام المبادرة بيدها، فمثلًا عندما تخلت الأستانة عن سيادتها بالنسبة لليبيا صارت الطريقة السنوسية نواة مقاومة الغزو الإيطالي في برقة، وعندما أصبحت الدولة المغربية عاجزة عن التصرف قامت الطريقة القادرية باستنفار

القوى المعادية للغزو الفرنسي. وكانت الطرق الصوفية ترفض كل اتصال بالسلطات الاستعمارية رغم كل المغريات، فإذا ما انتهى الأمر باستلامها لم يبق أمامها إلا سبيل واحد وهو أن تمارس رد الفعل إزاء السياسة الاستعمارية، وهذا ما يضفي عليها طابع العنف.

***

من الصعب تحديد متى بدأ الإسلام ينتشر في غرب أفريقيا، ولكن يمكن تقسيم توغل النفوذ الإسلامي في غرب أفريقيا إلى ثلاث مراحل، الأولى: يغلب عليها الاحتكاك السلمي وكان التجار والبربر دعامته، والمرحلة الثانية: يغلب عليها جهاد المرابطين الذين أعطوا الإسلام بعدًا ثقافيًا واقتصاديًا وسندًا سياسيًا، وتجمع المرحلة الثالثة بين السلم والحرب. وفي هذه المرحلة انتقلت الزعامة الدينية والقيادة السياسية والاقتصادية والريادة الثقافية إلى السكان الوطنيين من السود بعد أن تشبعوا بروح الإسلام، واقترنت المرحلة الأخيرة أيضًا بقيام عدد من الممالك الإسلامية الزنجية التي تعاقبت على حكم المنطقة هي مملكة مالي وصنغى وإمارات الهوسا في نيجيريا. وقد لعبت هذه الدول الإسلامية دورًا كبيرًا غطت به أجزاء واسعة في بلاد غرب أفريقيا في تاريخها الوسيط

والحديث بدءًا بدولة غانا القديمة (وهي غير غانا الحالية) ثم مالي وصنغى وكانم وبرنو في العصور الوسطى، ودولة عثمان بن فودى في نيجيريا في العصر الحديث.

وينبغي أن نشير أن الصحراء الكبرى لم تكن حائلًا دون انتشار الإسلام وانتقال المؤثرات العربية الإسلامية إلى غرب أفريقيا، وينبغي أيضًا أن نشير أن العلاقات الإسلامية العربية الأفريقية لم تؤد إلى ما أحدثته الثقافة الأوروبية عندما وصلت أفريقيا ولم تظل العربية مغتربة مثلما ظلت الفرنسية والإنجليزية ومختلف اللغات الأوروبية في مستعمراتها بل إن الثقافة الأفريقية ظهرت بإنتاج العلماء والفقهاء باللغة والأحرف العربية. ومن الناحية السياسية فإن علاقات العرب والمسلمين بأفريقيا أو الحضور العربي في أفريقيا لم يؤد إلى سقوط النظم التقليدية في المجتمعات الأفريقية كما حدث مع الحضور الأوروبي.

مما تقدم نجد أن أفريقيا تعرضت منذ العصور الوسطى لظهور إسلامي أو فتوحات إسلامية أو حركات جهادية كما يطلق عليها أدى إلى ظهور عدة ممالك إسلامية عاصرت بعضها البعض، وتبوأت هذه الممالك السيادة والشهرة والنفوذ. ولكن كتب على ممالك هذه

المنطقة أن تتعرض لغزوين مدمرين رغم النضال البطولي الذي أبدته شعوبها، الغزو الأول هو الغزو المراكشي في القرن 16، والثاني الغزو الأوروبي في القرن 19.

ولما قامت دولة المرابطين في المغرب زحف دعاتها جنوبًا إلى السنغال حيث تمكن زعيمها الروحي عبد الله بن ياسين من تكوين نواة المرابطين في جزيرة صغيرة عند نهر السنغال على ساحل المحيط الأطلسي وكانت هذه الجزيرة حجر الأساس لقيام دولة المرابطين التي امتدت من السنغال إلى غينيا حتى ساحل العاج والنيجر ودخلوا إمبراطورية غانا الوثنية القديمة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر وفتحوها وصارت إمبراطورية إسلامية حتى انتهت في القرن 13 وقامت على آثارها إمبراطورية مالي الإسلامية ثم دولة الصنغى الإسلامية التي قضى عليها الغزو المغربي في أواخر القرن 16.

بعد تفكك دولة الصنغى ساد منطقة السودان الغربي أو الغرب الأفريقي فترة من الفوضى استمرت حوالي قرنين حتى نهض شعب الفولاني وقام بثورته الكبرى مع بداية القرن 19 بزعامة الشيخ عثمان بن فودى، وعرفت حركته بحركة التجديد الإسلامي لتصحيح الإسلام الذي امتزج بالتقاليد الوثنية وصارت ثورته جهادًا انتشر في كل أنحاء

الهوسا (نيجيريا الشمالية).

والشيخ عثمان بن فودى ولد عام 1754 في ولاية سكوتو من أبناء قبيلة الفولاني المنتشرة في شمال نيجيريا وهو يعتبر أول داعية في أفريقيا قام بتغيير المنكر في الدين بالسلاح وأقام دولة تحكم بكتاب الله والسنة على نمط الحكومات الإسلامية الأولى في صدر الإسلام، واستمرت دولته التي خلفه فيها أبناؤه تحكم بلاد الهوسا قرنًا من الزمان من 1804 إلى 1904.

في مطلع القرن 19 بالتحديد عام 1804 بدأت الثورة الفودية التي حملت اسمه وتوجت ثورته بإقامة الخلافة الإسلامية في سكوتو وألقت بظلالها على معظم الغرب الأفريقي حتى السودان الشرقي الذي شهد الثورة المهدية فيما بعد.

تأسست إمارات الدولة الفولانية بنيجيريا الشمالية على النهج الإسلامي وعاشت طوال القرن 19 في حملات جهاد مستمرة. وكانت الفترة الممتدة من 1800 – 1900 هي الفترة التي بلغ فيها الغزو والاحتلال الأوروبي لغرب أفريقيا مداه. فلم يحدث من قبل على مر التاريخ المعروف للقارة أن شهدت مثل هذا النشاط العسكري من الغزوات والحملات ضد الدول والمجتمعات الأفريقية. وانبرت

حملات الجهاد الإسلامي الأفريقية الوطنية تصارع المستعمرين الأوروبيين من جهة والأهالي الوثنيين من جهة أخرى، وكانت على دراسة بخطط المناطق التي يعلنون فيها حروب الجهاد وبعبارة أخرى عرف المسلمون الأفارقة نظم الحرب لدى القبائل التي يشنون عليها حروبهم، واستمرت هذه الحروب حتى وضعت قرارات مؤتمر برلين 1884 – 1885 التي مزقت القاهرة وقطعتها شلوا شلوا ووضعت نيجيريا ضمن مناطق النفوذ البريطاني، ولكن استمر جهاد الهوسا (قبائل شمال نيجيريا) ضد البريطانيين إلى أن سقطت الخلافة الإسلامية في شمال نيجيريا عام 1904.

ولما سقطت نيجيريا ودخلت في ظل الحكم البريطاني عجز البريطانيون عن تغيير النظم الإسلامية التي ترسخت في النفوذ ومارسها الشعب طوال قرن، ولم يجد البريطانيون بديلًا أفضل من تلك النظم الأفريقية القائمة فتركوها وأبقوا عليها. ومازال المسلمون في نيجيريا يشكلون أغلبية السكان، ومازالت نيجيريا حتى الآن أكبر دولة إسلامية في غرب أفريقيا بل في القارة الأفريقية كلها.

إن الحقيقة التي لا يمكن إنكارها أن حركة الجهاد الإسلامي في غرب أفريقيا رفضت الخضوع للقوة الأوروبية المحتلة، وكانت السمة

الغالبة على زعمائها الصوفية والجهاد والاستشهاد والمقاومة حتى آخر لحظة، فليس من الغريب أن تظهر في نيجيريا اليوم حركة إسلامية كحركة بوكوحرام – التي بدأت سلمية ثم تحولت إلى العنف المفرط تدعو إلى: تطبيق الشريعة الإسلامية وأن يتحقق للمسلمين هناك وجود فعلي على الخريطة السياسية للدولة بحكم أغلبيتهم السكانية وأن يكونوا محل اعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بشئونهم.. أليس من المفارقات أن مسلمي نيجيريا تمتعوا بحقوقهم الإسلامية في عهد الاستعمار البريطاني وفقدوها في ظل الاستقلال والحكم الوطني.

■■■

obeikandl.com

ثانيًا: جماعات العنف ونظرية المؤامرة

قبل 11 سبتمبر 2001 لم نكن نسمع عن التنظيمات الإرهابية ولا الجماعات الأصولية الإسلامية المتشددة في دول الصحراء الكبرى في الغرب الأفريقي، حقيقة كانت توجد جماعات معارضة وحركات مناوئة لحكمها وكانت تحدث انقلابات دامية أو تقوم صراعات قبلية عنيفة فيها ولكنها كانت تجرى بعيدة عن العقائد الدينية ولم يُتّهم الإسلام بالتعصب أو التطرف.

وبعد ثلاثة أيام فقط بعد حادث سبتمبر بدأنا نسمع عن الإرهاب الإسلامي، وبدأ التحرك الأمريكي ينبري لمكافحته حيث طلبت واشنطن من الدول الأفريقية تأييد الحرب على الإرهاب من خلال التعاون مع وكالة الاستخبارات الأمريكية الموفدة إلى الدول الأفريقية والتعاون في القبض على المشتبه فيهم وتسليمهم للولايات المتحدة، وسمعنا عن تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وعن الطوارق

والأزواد في مالي، وسيلكا في أفريقيا الوسطى، والأصوليون في الجزائر، وبوكوحرام في نيجيريا وهروب بعض أعضاء هذه الجماعات إلى تشاد والكاميرون وممارسة نشاطهم هناك.

فجأة أصبحت منطقة الصحراء الكبرى منطقة خطرة يجب التدخل فيها حتى لا تصبح بؤرة للإرهاب الدولي، ومع تسليمنا بأن هذه الجماعات باتت تهدد نظمها وأمن مواطنيها فيجب ألا ننسى أن أغلبها بدأت جماعات سلمية ثم تحولت إلى العنف بعد ما لاقته من اضطهاد وإبادة لعناصرها ومن يؤيدها، ونشير إلى هذه الحركات بشكل سريع.

الأزواد في مالي: هم من قبائل الطوارق أو أمازيغ الصحراء ويلقبون أحيانًا بالرجال الزرق، وهم شعب رحل يعيشون في الصحراء الكبرى خاصة في صحراء الجزائر والنيجر وليبيا وبوركينافاسو ومالي، وهم يحاولون منذ خمسة عقود تأسيس دولة في مناطق وجودهم دون أن ينجحوا في ذلك. وأخيرًا في نوفمبر سنة 2010 أعلن الطوارق عن تأسيس الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهي حركة عسكرية سياسية أسست في إقليم أزواد في شمال مالي وتسعى الحركة لإقامة دول أزواد المستقلة وجاء في بيان تأسيسها "أن التحديات التي يواجهها

إقليم أزواد منذ أكثر من خمسين سنة والمأساة التي يتعرض لها الشعب الأزوادي بمباركة ودعم من الدولة المالية، وتحت مسمى مكافحة الإرهاب، كل ذلك أصبحت معه منطقة الأزواد منطقة نهبٍ لتدخلات إقليمية ودولية ولنشاط الشركات العالمية المتعاقدة مع الحكومة دون أن يُعرف شيءٌ عن طبيعة هذه العقود في ظل غياب كلي لأي تمثيل للأزواد وما يجري على أرضهم، ودفاعًا عن الهوية الوطنية الأزوادية المهددة بالضياع واستمرارًا لنضال الآباء والأجداد والتزامًا بالقيم الإنسانية العالمية فإننا نعلن عن تأسيس الحركة الوطنية الأزوادية وهي تنظيم سياسي يمثل النهج السلمي للوصول إلى الأهداف المشروعة واسترجاع الحقوق التاريخية المغتصبة، والحركة تتبنى نهج العمل السياسي والقانوني وتنبذ العنف وتدين الإرهاب بكل أشكاله سواء كان إرهاب الدولة أو إرهاب جماعات وأفراد. مع حرصها على ضرورة التمييز بين الإرهاب والمقاومة المشروعة».

وبعد سقوط القذافي عاد آلاف الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن جيش القذافي إلى شمال مالي مدججين بالسلاح لينضموا إلى حركة أزواد. وفي يناير سنة 2012 بدأت الحركة هجومًا على مدن شمال شرق مالي قرب الحدود مع الجزائر، وأعلنت الحركة في أبريل سنة

2012 استقلال أزواد وقوبل الإعلان بالرفض الإقليمي والدولي.

اندلعت المواجهات بين أزواد والحركات الإسلامية التي ظهرت على الساحة وهي حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وحركة أنصار الدين وبين جيش مالي مما أدى إلى وقوع مجزرة راح ضحيتها العديد من القتلى بين الطرفين، وسادت حالة من الفوضى ودخلت البلاد في أزمة سياسية عسكرية استمرت 18 شهرًا، وفي هذه الآونة برزت جماعات إسلامية متطرفة تتبع تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي مما أدى إلى تدخل فرنسا عسكريًا في يناير سنة 2013.

لم يقض التدخل الفرنسي على حركات المقاومة في مالي بل ظهرت في ظله مجموعات أخرى في الشمال من بينها اللجنة العليا لوحدة أزواد العربية وحركة أزواد العربية المنشقة والجماعات التنسيقية من أجل شعب أزواد وتنسيقية الحركات والجبهة القومية للمقاومة إلى جانب حركة "إيمغاد" الموالية للحكومة المالية.

القاعدة أو تنظيم الجهاد: هي حركة متعددة الجنسيات إسلامية سنية سلفية أصولية تأسست ما بين أغسطس 1988 وأوائل 1990 تدعو إلى الجهاد الدولي لإنهاء النفوذ الأجنبي في البلدان الإسلامية وإنشاء خلافة إسلامية.

وقد شاركت القاعدة في عدد من التفجيرات شمال أفريقيا، وفي يناير 2007 تحولت "الجماعة السلفية للدعوة إلى القتال" إلى فرع من تنظيم القاعدة في منطقة شمال المغرب لتحمل اسم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي".

حركة الإصلاح والجماعات الأصولية في النيجر: تعود الأوضاع السائدة في شمال شرق نيجيريا بعواقب وخيمة على المنطقة الشرقية للنيجر، وهي المنطقة المتاخمة لنيجيريا الواقعة في أقصى جنوب شرق النيجر، ومنذ اندلاع الاضطرابات في نيجيريا وتقع اشتباكات ومواجهات بين القوات المسلحة النيجيرية وبعض الأفراد المسلحين النشطين في تلك المنطقة.

والنيجر دولة مسلمة تحدها من الجنوب نيجيريا وبنين ومن الغرب بوركينا فاسو ومالى ومن الشمال الجزائر وليبيا ومن الشرق تشاد، وهي تعاني من جماعات العنف التي يحاصرها غربًا في مالي من الحركات الإسلامية المتطرفة التي أبرزها حركة التوحيد والجهاد، وجنوبًا جماعة بوكوحرام الأصولية المتشددة في نيجيريا، وقد استباح الطرفان ساحة النيجر وانتهكا حرمة أراضيه وباتا يشكلان خطرًا على أمنها حتى لجأت حكومتها إلى الغرب والاستقواء به، وبناء على

طلبها أرسل الاتحاد الأوروبي بعثة تعرف باسم "أوكاب ساحل النيجر" تعمل على تعزيز قدرات قوات الأمن النيجيرية في مكافحة الإرهاب في إطار سياسة الأمن والدفاع المشترك للاتحاد الأوروبي، وجاء هذا الحراك الأوروبي إثر طلب الحكومة النيجيرية للدعوة إلى تدخل عسكري دولي لمواجهة التهديد الأمني الذي تواجهه بعد أن تحوّل طول الحدود مع مالي وشمال نيجيريا إلى ساحة حرب على الإرهاب، وأبدت واشنطن وحلفاؤها قلقًا متزايدًا إزاء الوضع في النيجر التي يمكن أن تصبح ملاذًا جيدًا للجهاديين من أنحاء العالم. وتنجز البعثة مهامها داخل الأراضي النيجيرية أولًا وقد تتسع لتشمل مالي وموريتانيا لاحقًا.

سيليكا في أفريقيا الوسطى: سيليكا هي جماعة مقاتلة في جمهورية أفريقيا الوسطى تأسست عام 2012 من مجموعة مسلمين ومسيحيين من المعارضة المسلحة ضد فساد السلطة الذي أدى إلى تمرد علني خلال الحرب الأهلية بين أعوام 2004 – 2007، وتجدد النزاع في أعوام 2012، 2013 نتيجة الانقلاب والفوضى التي شهدتها البلاد أدى في النهاية إلى الإطاحة بالنظام واستولت سيليكا على السلطة في مارس 2013 بعد دحرها للقوات الحكومية ولكن

في يناير سنة 2014 أجبرت سيليكا على التنحي عن السلطة تحت ضغوط دولية، وما أن أطيح بها حتى دخلت البلاد في حرب عرقية بين المسلمين والمسيحيين الذين كونوا تنظيم "بالاكا"، وقامت القوات الفرنسية بالتعاون مع قوات حفظ السلام الأفريقية بنزع سلاح أكثر من سبعة آلاف من مقاتلي سيليكا بعد أن قامت الحكومة بحل قوات سيليكا ووضعتهم في ثكنات وهو إجراء أغضب المسلمين باعتبار أن هذه القوات كانت تمثل لهم شيئًا من الحماية في مواجهة الميليشيات المسيحية، لذلك نظم المسلمون احتجاجات في شوارع العاصمة منددين بالانحياز لصالح المسيحيين وأقاموا المتاريس بالاطارات والحجارة احتجاجًا على انتشار القوات الفرنسية وقالوا إن هذا الأمر يترك المسلمين عزلًا بدون حماية ميليشيات "بالاكا".

نسبة المسلمين في أفريقيا الوسطى تقدر بعشرين في المائة والمسيحيين بما يقرب من خمسين في المائة، وتنحصر مطالب سيليكا "أن يكون للإسلام مكانة حقيقية بين الأديان المعترف بها في الدولة، وأن يحتفل رسميًا بعيدي الأضحى والفطر ويدرجانه ضمن أعياد الدولة الرسمية، وعدم التعرض أو اضطهاد المسلمين خصوصًا فيما يتعلق بالجنسية حيث أن الحصول على جواز سفر للمسلمين لم يكن متاحًا.

لم تستجب الحكومة لهذه المطالب مما أدخل البلاد في صراع وتأججت شرارة الاقتتال بين المسلمين والمسيحيين فتدخلت فرنسا بقوة عسكرية بدعوى حماية مصالح الشركات الفرنسية العاملة هناك، ومواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني، والخوف من تداعيات الصراع على دول الجوار التي لفرنسا مصالح فيها وخاصة تشاد والكاميرون.

ووقعت عمليات تطهير عرقي ضد المدنيين المسلمين في الجزء الغربي من البلاد، وانتقدت منظمة العفو الدولية برودة المجتمع الدولي تجاه هذه الأزمة وأشارت إلى أن قوات حفظ السلام الدولية امتنعت عن التصدي لميليشيات "بالاكا" المسيحية المدعومة من فرنسا، وأنها كانت بطيئة في حماية الأقلية المسلمة. وقد فر من البلاد أكثر من سبعة آلاف شخصًا إلى تشاد المجاورة، وأدانت وزارة الخارجية الأمريكية انتهاكات حقوق الإنسان في أفريقيا الوسطى التي تتمثل في عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء على يد قوات الأمن، والتعذيب والضرب والاغتصاب والاقتتال والاحتجاج التعسفي والاحتجاز دون محاكمة لفترات طويلة والحرمان من المحاكمة العادلة، والقيود المفروضة على حرية الحركة، والفساد الرسمي وإهدار حقوق العمال، وعنف الغوغاء على نطاق واسع مما يؤدي أحيانًا إلى الوفيات، والتمييز ضد

المرأة والإتجار بالأشخاص والسخرة وعمالة الأطفال.

وقد دعا "قوى دافاني" زعيم متمردي حركة سيليكا السابق، دعا المسلمين والمسيحيين في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى الكف عن مهاجمة بعضهم بعضًا مشددًا على أن البلاد تواجه خطر الاختفاء كهيكلية دولة إذا لم تتوخ الحذر وتدعم مهمات قوات حفظ السلام الدولية للمساعدة في استعادة الأمن، وألا يهاجم المسلمون المسيحيين والعكس وتجنب تحويل مشكلة سياسية إلى دينية، وناشد المسلمين الذين فروا من أعمال العنف العودة إلى البلاد حيث أراضيهم ومنازلهم لرفع الروح المعنوية لدى المواطنين.

بوكوحرام في نيجيريا: على أن أخطر هذه الجماعات الأصولية في الغرب الإسلامي الأفريقي جماعة بوكوحرام في نيجيريا التي أعلنت في 25 أغسطس 2014 أنها أقامت الخلافة الإسلامية واتخذت مقرها بلدة جوزا بولاية بورنو شمال شرق البلاد قرب الحدود مع الكاميرون.

وبوكوحرام "جماعة أهل السنة للدعوة للجهاد" هي جماعة إسلامية تنشط في شمال نيجيريا، وهي حركة محظورة رسميًا يعرف اسمها بلغة الهوسا بمعنى "التعليم الغربي حرام" القائد العام لها هو أبو

بكر شيكاو. وسميت الجماعة أيضًا "طالبان نيجيريا" لأنها تألفت من البداية من طلبة تخلوا عن الدراسة وأقاموا قاعدة لهم في قرية كاناما بولاية يوبي شمال شرقي البلاد على الحدود مع النيجر.

تأسست الجماعة عام 2002 في ولاية بورنو بشمال نيجيريا على يد مدرس رجل دين "محمد يوسف" ولكن الوجود الفعلي للحركة بدأ خلال عام 2004 بعد أن انتقلت إلى ولاية يوبي حيث بدأت عملياتها ضد المؤسسات الأمنية والمدنية النيجيرية.

ترجع أصول بوكوحرام إلى مجموعة من الشباب الإسلامي تجمعت في مسجد في ميدوجوري من نحو عقد من الزمان. وفي عام 2002 أطلقت المجموعة التي لم تكن عرفت بعد باسم بوكوحرام بيانًا جاء فيه "إن الإدارة المدنية والمؤسسة الإسلامية صارا غير محتملين وغير قابلين للإصلاح بسبب الفساد" وأعلنت أنها ستقوم بالهجرة أي الخروج واتباع سنة النبي محمد عليه الصلاة والسلام عندما ترك مكة إلى المدينة، وخرجت هذه المجموعة الشبابية من ميدوجوري إلى قرية تسمى "كاناما" بولاية يوبي YOBE STATE قرب حدود النيجر لتؤسس جماعة منفصلة تتبع بصرامة المبادىء الإسلامية، ودعا زعيمها محمد غيره من المسلمين للانضمام إلى جماعته والعودة إلى

نوع من الحياة تحت حكم الإسلام الحقيقي، بهدف إعداد مجتمع أكثر تكاملًا بعيدًا عن المؤسسة الفاسدة. وفي ديسمبر سنة 2003 خاضت المجموعة صراعًا مع الشرطة يتعلق بنزاع حول حقوق الصيد في المناطق المجاورة، وترتب على هذا النزاع محاصرة الجيش لهم وسقوط نحو 70 عضوًا من الجماعة قتلى بالرصاص.

لفتت الجماعة الاهتمام بنيجيريا بسبب الاسم الذي انتشر عليها محليًا وهو "طالبان النيجيرية" رغم أنه لم يعثر على أي دليل يؤكد وجود صلة بين بوكوحرام وحركة طالبان الأفغانية، كما جذبت اهتمام الإعلام النيجيري لأن كثيرًا من أعضاء الجماعة هم أبناء وأشخاص من ذوي النفوذ والنخب الموجودة في شمال نيجيريا، ربما يكونوا من دوائر أكثر غنى في المجتمع النيجيري وكان أحدهم ابن حاكم ولاية يوبي وهو بوكارابا إبراهيم. وفي سنة 2004 كشفت برقية لحكومة الولايات المتحدة أذاعتها ويكيليكس أن سفارة الولايات المتحدة في أبوجا انتهت إلى أن المجموعة لا تمثل تهديدًا دوليًا وليس لها ارتباطات مع منظمات الجهاد الدولية.

من بقى حيًا من طالبان النيجيرية عادوا إلى ميدوجوري حيث استقروا مع غيرهم من المجموعة الشبابية التي كان قائدهم محمد

يوسف الذي أنشأ مسجدًا خاصًا وسماه "مسجد ابن تيمية". وقد تركت السلطات الجماعة لحالها فتوسعت في المناطق الأخرى ومنها بوشى في دولة النيجر.

ويرى المراقبون أن الجماعة أنشئت باعتبارها دولة داخل دولة فلها مجلس إدارة وشرطة ومزرعة كبيرة. وقد جذبت أكثر فأكثر مجموعات كبيرة من الناس تحت سقفها لتقديم المساعدات والطعام والمأوى، وكثير ممن جذبتهم الجماعة هم من اللاجئين بسبب الحروب على الحدود في تشاد والعاطلين عن العمل في نيجيريا، وجماعة قدمت إليهم من تشاد، وعرف عن هؤلاء رفضهم الاندماج مع الأهالي المحليين ورفضهم التعليم الغربي والثقافة الغربية، ومن هنا أطلق عليهم اسم بوكوحرام.

إن مصدر الثروة المالية للجماعة في هذه الفترة من وجودها ليس واضحًا، ويقال إن محمد يوسف حصل على أموال من علاقته بالسلفيين من المملكة العربية السعودية عبر رحلتين للحج قام بهما، وثمة مصدر آخر محتمل للتمويل في تلك المرحلة وهي الهبات التي قدمها الأثرياء في شمال نيجيريا. وفي عام 2006 قبضت سلطات أمن الدولة على رجل أعمال من الشمال بعد أن ذكر مجموعة من الأطفال

أنهم أرسلوا بواسطة الجماعة للتدريب في معسكر للقاعدة في موريتانيا وأن رجل الأعمال هو من قدم المساعدات المالية للجماعة للصرف على هؤلاء، وقد نفى الرجل هذا الادعاء وقال: "إن ما قدمه كان مصروفًا من مصارف الزكاة العادية التي يلتزم أثرياء المسلمين بتقديمها للخير".

وعشية الانتخابات الرئاسية النيجيرية عام 2007 اغتيل الشيخ جعفر محمود آدم وهو من رجال الدين ذوي الشعبية، وظلت عملية اغتياله غامضة بعض الوقت ثم عرف أنها نفذت بأوامر من محمد يوسف بعدما أخذ الشيخ جعفر ينتقد الجماعة بسبب عقيدتها الجامدة التي أدت إلى صراع مع الدولة. ويرى البعض أن عملية الاغتيال كانت نقطة تحول من بوكوحرام لأنه لم يعد من الممكن إرجاع يوسف وأتباعه إلى التيار الأساسي للمؤسسة الإسلامية الشمالية.

وفي عام 2009 تصاعدت الأحداث الدموية، وتصادمت الجماعة مع السلطات عندما قامت حشود كبيرة لتشييع جنازة أحد أعضائها وأوقفت قوات الأمن الجماعة بالعنف فاقتحمت الجماعة مراكز البوليس وقتلوا عددًا من ضباط الشرطة.

هذه الأحداث أدت بالحكومة أن تحاصر الجماعة وتقتل أكثر من

700 من أعضائها، ولكن الجماعة استطاعت أن تخرق حصار الشرطة وطافوا الشوارع يواجهون الشرطة وقتلوا عددًا من المدنيين المسلمين والمسيحيين بغير تفرقة.

استعادت الشرطة سيطرتها وبدأت تعتقل وتمارس العنف مع أعضاء الجماعة ومع أي شخص يظهر أنه مؤيد لها أو متعاطف معها، واعتقل عشرات من الناس وحبسوا من غير محاكمة، وقبض على "محمد يوسف" بواسطة الجيش الذي سلمه للشرطة التي قتلته خلال ساعات، وقد أنكر ضباط الشرطة أنهم قتلوه وقالوا إنه أطلق عليه النار وهو يحاول الهرب، ولكن الفيديو الذي صور الحادث أظهر بوضوح تنفيذ الإعدام فيه من البوليس وعلى عدد من الصبية والشباب ومن قيل أنهم من أعضاء بوكوحرام ومنهم "بوجي فوى" مفوض الشئون الدينية في الحكومة، أما أعضاء الجماعة الذين لم يقتلوا ولم يعتقلوا فقد هربوا خارج نيجيريا.

وبعد هذه الأحداث بدأت الشرطة والجيش يحصلون على معلومات من الحكام التقليديين والأئمة عن الأشخاص الذين يشك أنهم من أعضاء أو من المتعاطفين مع بوكوحرام، ومن أفلت من هؤلاء صودرت أمواله، واختفى عدد غير معروف من هؤلاء الذين

اتهموا في ذلك الوقت، ويعتقد أن عددهم يجاوز المائة ولكن البوليس ينكر أنه أعدمهم.

ومن الطبيعي أن أحداث العنف لم تكن متكافئة بين قوة الجيش وقوة الجماعة حيث أن الجيش استخدم الأسلحة الثقيلة ومدافع الهون بينما الجماعة لم تملك سوى الأسلحة البدائية من السهام وبنادق الصيد. وأن غالبية أعضاء الجماعة كانوا شبابًا صغارًا في السن وكان الجيش يقتل دون تمييز حتى من يجده آمنًا في بيته باعتباره أنه من الجماعة وكانت جثثهم تترك مكشوفة تتحلل وتتفسخ لأيام والجميع ينظرون ولا يبالون، لقد أعطى الجيش كل الصلاحيات بإعدام كل من يتم القبض عليهم، وبذلك ترك منفذوها دون محاسبة.

بين عامي 2009 – 2010 جذبت انتفاضة الجماعة انتباه الجماعات الجهادية الدولية وجماعات الإرهاب على طول الساحل. وذكرت السلطات النيجيرية أنها تتابع عددًا من معسكرات التدريب تبلغ العشرات من النيجيريين، وأن أعضاء بوكوحرام يتلقون التدريب أيضًا في معسكرات للمتمردين لدى قبائل الطوارق في مالي. وذكر وزير خارجية النيجر أن النيجيريين يتمرنون في معسكرات الإرهابيين في منطقة الساحل.

ترتكز أيديولوجية بوكوحرام على الجهادية وتتميز بالصلابة والخشونة فهي أكثر التنظيمات عنفًا، وهي تميل إلى العزلة والتكفير والهجرة والتوحد والجهاد، معقلها الأصلي- كما سبق القول - قاعدة في قرية كاناما بولاية يوبي شمال شرق نيجيريا على الحدود مع النيجر، ووصفت الجماعة بأنها نسخة أقرب إلى طالبان في غرب أفريقيا. ومن أبرز ملامحها الفكرية أنها ترتكز حول عدد من الأصول أهمها العمل على تأسيس دولة في نيجيريا بالقوة المسلحة والدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع ولايات نيجيريا، وعدم جواز العمل في الأجهزة الأمنية والحكومة في الدولة، ورفض التعليم الغربي والثقافة الغربية، وبشكل عام فكرها أقرب إلى التكفير.

إن أبرز عوامل تنامي بوكوحرام في نيجيريا الفقر والتصحر والبطالة والأمية وغياب أجهزة الدولة على الرغم من أن نيجيريا تحتل المرتبة الأولى اقتصاديًا في القارة الأفريقية فناتجها المحلي يزيد على 500 مليار دولار. وهي دولة بها أكثر من 350 عرقًا وأكثر من 250 لغة وما يزيد عن 150 ديانة، ويشكل المسلمون أكثر من 70 ٪ من إجمالي عدد السكان البالغ 150 مليون نسمة وهم يمثلون الأغلبية المطلقة في 19 ولاية في الشمال من أصل 36 ولاية يتألف منها الاتحادية النيجيرية،

ويمثل إقليم الشمال أكبر منطقة كثافة مسلمة حيث يشكل المسلمون فيه 95 ٪ . وقد استغلت بوكوحرام عدة عوامل في شمال وشرق البلاد ذات الأغلبية المسلمة لكسب مزيد من المقاتلين، واستغلت الفساد داخل الحكومة خاصة الأمن والجيش لتستطيع اقتحام السجون وقتل المئات، كما استغلت الدين لتصعيد عملياتها الجهادية في المدن ذات الأغلبية المسيحية. ويقول الباحث "علي بكر" في "مجلة السياسة الدولية": إن سياسات الحكومة العسكرية والمدنية المتعاقبة في نيجيريا التي تستخدم العنف المفرط تجاه الحركات السياسية المناوئة لها خاصة بوكوحرام أتاحت لها أن تكسب العديد من الأنصار بين أوساط الشباب، كما استطاعت أن تكسب تعاطف المسلمين في نيجيريا بسبب عمليات القتل البشعة والخارجة عن القانون والتي ارتكبتها الشرطة النيجيرية في حق أعضاء الجماعة مما خلق نوعًا من التعاطف تجاه الجماعة وتقديم العون والمساندة لها.

كما يلعب البعد العرقى دورًا كبيرًا إذا يتشكل شمال نيجيريا من قبيلتين كبيرتين هي الهوسا وأغلبهم مسلمون والإيبو وغالبيتهم مسيحيون، وكثيرًا ما يحدث اشتباكات دينية وعرقية بين القبيلتين، وتطرح الجماعة نفسها كمدافع عن الإسلام والمسلمين مما يعطي

ذلك نوعًا من التعاطف".

وتتمثل المطالب الأساسية للمواطنين المسلمين في نيجيريا في أن يتحقق لهم وجود فعلي واضح على الخريطة السياسية للدولة بحكم أغلبيتهم السكانية، وأن يكونوا محل اعتبار عند اتخاذ قرارات تتعلق بالشئون الداخلية والخارجية.

يذكر أنه في عام 1999 صدر القانون الفيدرالي الذي يجيز لكل من الولايات النيجيرية إصدار قوانينها الخاصة، فبدأت بعض ولايات الشمال المسلمة تسير نحو أسلمة القوانين، وتعاقب إعلان الالتزام بالشريعة في 12 ولاية شمالية فاشتد غضب جماعة مسيحية وتنصيرية ونشبت نزاعات دموية بين الطرفين في عدد من المدن والأرياف سقط فيها مئات القتلى، وقد اعترض الرئيس النيجيري السابق "أوباسانجو" على تطبيق الشريعة وحذر من أنها أمر مخالف للدستور مستشهدًا بأن الرجم وقطع الأيدي يخالفان دستور نيجيريا ولذا ينبغي لتطبيق قانون ما أن يكون مدونًا في مواد دستور البلاد والشريعة ليست كذلك.

إن الواقع التنصيري الذي يهيمن على نيجيريا جعل من شعار تطبيق الشريعة موقفًا دفاعيًا يتخذه حكم الأقلية تجاه الأكثرية. وتقول الجماعات الإسلامية أن وسائل الإعلام الغربية انشغلت بالحديث عن

مساوىء الشريعة كما تراها، وشغلت أجهزتها السياسية لتعزيز النظام القائم من خلال تقاطر المسئولين الغربيين لزيارة نيجيريا وتغاضوا تمامًا عن حملات التنصير التي أصبحت تتحرك بصلافة في أرجاء البلاد، ولم تعد حملات التنصير والمنصرون يتخفون بأنشطتهم كما كان الحال في السابق وصاروا يعلنون عن مؤسساتهم بشكل واضح، وأصبحت مدينة لاجوس المركز الرئيسي للنشاط التنصيري في وسط وغرب أفريقيا كلها. وتشير التقديرات إلى تضاعف عدد المسيحيين في المنطقة خمس مرات منذ الخمسينيات حتى الآن.

ارتكبت الحكومة النيجيرية في المسلمين أبشع المجازر، ولم يتركوا العاجزين من الرجال والنساء حتى طالبت منظمة هيومان رايت ووتش المعنية بحقوق الإنسان بالتحقيق في ملابسات مقتل قائد الجماعة محمد يوسف وقد ظهرت صورة خاصة بجثته مقيد اليدين وتبدو على الجثة إصابات بالغة وتشوهات بسبب إطلاق الرصاص. وتولى قيادة الجماعة بعده ساعده الأيمن أبو بكر شيكاو الذي كثيرًا ما أعلن الجيش النيجيري والشرطة النيجيرية عن مقتله إلا أن الخبر دائمًا لا يكون صحيحًا، وكانت الجماعة ترد على مزاعم مقتله بفيديوهات دعائية تظهره على قيد الحياة حتى أطلق عليه الميت الحي. وقد

رصدت الولايات المتحدة جائزة قيمتها سبعة ملايين دولار لمن يقدم معلومات تساعد على القبض عليه ولكن لم تغر الجائزة أحدًا.

هددت بوكوحرام بتصعيد عملياتها انتقامًا لمقتل العديد من عناصرها وعلى رأسهم زعيم الجبهة السابق محمد يوسف، وأعلنت أنها ألحقت نفسها بتنظيم القاعدة وأنها ستلجأ إلى الأعمال الانتحارية وستشن سلسلة من التفجيرات في شمال البلاد وجنوبها مما سيجعل نيجيريا مستعصية على الحكم. فأثار هذا الإعلان المخاوف من انتشار نماذج القاعدة في أفريقيا مما يشكل تهديدًا لعديد من الأنظمة وعدم استقرار الأوضاع الأمنية في مناطق إنتاج النفط حيث تملك نيجيريا 2.6 ٪ من احتياطات النفط العالمية. هذا بالإضافة إلى قلق الدول الغربية خاصة فرنسا بسبب ما تمثله منطقة غرب أفريقيا من أهمية في مصالحها الاقتصادية والسياسية.

بعد مبايعة بوكوحرام تنظيم القاعدة عام 2009 عملت على رسم خريطة جديدة لتواجدها أبرزها في الجزائر مع جماعات أبو مصعب الجزائري، وفي موريتانيا مع "الحركة من أجل الوحدة والجهاد" بزعامة أحمد ود خيرو، وتنظيم أنصار الدين في مالي بزعامة إياد غالي.

لم يكن إعلان بوكوحرام بإلحاقها بالقاعدة مجرد إنذار إذ بدأ

على الفور أسلوب الضرب والجري ضد رجال الأمن باستخدام الدراجات البخارية (الموتوسيكلات) حيث تغتال الجنود وتحصل على أسلحتهم، واستهدفت أيضًا القادة المحليين المتعاونين مع البوليس والذين كانوا يرشدون البوليس إلى أعضاء بوكوحرام، وكذلك استهدفوا من كان استولى على منازلهم بعد هروبهم من قبل.

وفي عشية أعياد ميلاد عام 2010 تفجرت قنابل بجوار الكنائس وفي السوق في منطقتين في جوس وقتل العديد من الأشخاص، واتهمت بوكوحرام ولكن قيل أن ذلك لم يكن من تدبير الجماعة وإنما نتيجة صراع طائفي سياسي بعد أن أصبح كل عمل ينسب إليها.

كما حدثت تفجيرات أخرى في العاصمة النيجيرية أثناء الاحتفال بمناسبة مرور خمسين سنة على استقلال البلاد. وأظهرت هذه الأحداث للسلطات أن الجماعة قادرة على أن تصل إليهم حتى في أبوجا.

وخلال الشهور الأولى من عام 2011 اتسع نشاط بوكوحرام ومارست سرقة البنوك واصفة ما تأخذه من مال بأنه من غنائم الحرب، ويقال أنها جمعت نحو 500 مليون نائيرًا NAIRA أي حوالي ثلاثة ملايين دولارًا من هذه السرقات، ولكن هذه الادعاءات غير محققة.

وفي يونيو من ذلك العام فجرت بوكوحرام مبنى أركان الشرطة الوطنية في أبوجا بواسطة سيارة محملة بالمتفجرات رغم أن هذا المبنى مقر المكاتب الرسمية ومؤمنة، كما فجرت سيارة عند مقر الأمم المتحدة في أبوجا، وثار التساؤل عما إذا كان ذلك تفجيرًا أم عملًا انتحاريًا، واحتلت هجمات بوكوحرام مكان الصدارة في أخبار العالم، واعتبرت جماعة مسلحة بدأت تتخذ وسائل تكتيكية تؤدي إلى تفجيرات انتحارية.

وفي العالم التالي 2012 واصلت بوكوحرام هجماتها، وأحرقت 12 مدرسة في مادو جوري وفقد عشرات الآلاف من التلاميذ أماكن دراستهم، وأعلنت بوكوحرام أن هذه الهجمات هي رد على القبض على عدد من المدرسين الإسلاميين الذين يعملون في المدارس الإسلامية "سانجايا" حيث يدرس المدرسون القرآن للطلاب. وهذه المدارس لا توجد في نيجيريا فقط ولكنها تعمل عبر الساحل كله. ويعرف الأطفال التلاميذ فيها باسم المجاريس AL MAJRIES يأتون من الريف إلى المدن وبعضهم يمارس التسول طول النهار ثم يعطون المال الذي جمعوه للمدرس الذي يدير المدرسة.

وتذكر الجماعة أنها تهاجم المدارس الحكومية لأن الحكوم

تهاجم مدارسهم، على أن قمة الأحداث التي لفتت أنظار العالم وهزت الرأي العام العالمي هو ما قامت به الجماعة في أبريل 2014 من اختطاف 223 تلميذة من طالبات المدارس وأعلنت عزمها على معاملة التلميذات المختطفات كسبايا، وهددت بيعهن جواري ما لم تطلق السلطات سراح أعضاء الجماعة المعتقلين. ونقل تسجيل فيديو عن "أبو بكر شيكاو" زعيم بوكوحرام قوله إنه مستعد لإطلاق سراح الفتيات التي خطفهم مقاتلوه مقابل الإفراج عن سجناء لهم، ولكن الرئيس جوناثان رفض ذلك، وكان شيكاو أعلن قبل الحادث عزمه عن اختطاف فتيات ردًا على قيام الشرطة باختطاف زوجات وأطفال من عناصره وقد نفذ تهديده باختطاف التلميذات من مدرستهن.

وبعد حادث اختطاف الفتيات، خطفت بوكوحرام عشرات من صيادي السمك في شمال نيجيريا ونقلت عددًا منهم في زوارق عبرت بحيرة تشاد إلى إحدى معاقل الجماعة قرب الحدود مع تشاد، فى منطقة نائية تتسم بضعف الاتصال بها.

ثار العالم وعلى رأسه فرنسا والولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا لحادث خطف التلميذات وعرضوا خدماتهم لتحرير الفتيات، وأثير الأمر في مجلس الأمن الذي أدرج بوكوحرام النيجيرية

على القائمة السوداء للمنظمات الإرهابية الخاضعة لعقوبات دولية بسبب علاقتها بتنظيم القاعدة، واتخذ المجلس هذا القرار استجابة لطلب رسمي من الحكومة النيجيرية. وتتمثل العقوبات في تجميد أرصدة منظمات القائمة السوداء وقياداتها وخطر تصدير السلاح إليها، والمنع من السفر وحرمانها من أي دعم من المجتمع الدولي.

هذا التهديد والعقوبات لم يحد من هجمات بوكوحرام، ففي نوفمبر قامت الجماعة بهجوم مسلح بالقنابل والأسلحة الرشاشة على مصلين في مسجد بمدينة كانو أسفر عن سقوط خمسين قتيلًا وإصابة 170 آخرين وفرار ثلاثة آلاف شخصًا إلى النيجر حسبما ذكرت الأنباء. واعتبر الهجوم تطورًا نوعيًا في الهجمات بالانتقال من المدن النائية إلى المدن الكبرى. وقد وقع هذا الهجوم بعد محاكمة عسكرية لـ 59 جنديًا في الجيش النيجيري انحازوا لبوكوحرام، وقضت المحاكم بإعدام 12 جنديًا منهم بتهمة التمرد ورفض القتال ضد المسلحين من بوكوحرام وإطلاقهم النار على ضابط القيادة في مادوجوري.

والحاصل أنه على مدى السنوات الخمس الماضية خاضت نيجيريا معركة شرسة للقضاء على تمرد بوكوحرام دون جدوى، حتى فرضها حالة الطوارىء فشلت في السيطرة على مسلحي الجماعة التي

تطورت تكتيكاتها من مجرد الكر والفر إلى الاستيلاء على البلدان والقرى الواقعة شمال شرقي البلاد في بورنو ويوبي وأمادو معلنة إياها أنها جزء من الخلافة الإسلامية. وبدلًا من أن تشتاط الحكومة النيجيرية لهذا الإجراء الانفصالي فإن ما حدث هو العكس وأثبت عام 2014 أنه أكثر أعوام التمرد دموية، في ظل هجمات متكررة على نحو متزايد وعدد أكبر من القتلى والمشردين ونزوح أكثر من 1.5 مليونًا، وفقًا لتقرير الحكومة المحلية بولاية بورنو.

انتهجت بوكوحرام استراتيجية جديدة هي سياسة التشتيت أي شن هجمات متقطعة على حدود أكثر من دولة بهدف تشتيت الجهود العسكرية التي تقوم بها الدول المحيطة ببحيرة تشاد، فإذا ما تم الضغط عليها من بعض المناطق فإنها تحاول تجنب ذلك الضغط بالظهور في مناطق أخرى. وما يساعد بوكوحرام على اتباع سياسة التفتيت أنها لا تخضع لهيكل تنظيمي واضح، وهذا يسمح لها بالمراوغة والإدماج وإجراء عمليات سريعة والانسحاب سريعًا. وهذا التكتيك في الحرب هو الذي أدى إلى استسلام الجيش النيجيري رغم أنه يعد من الجيوش القوية في أفريقيا إذ يبلغ قوامه 130 ألف جنديًا.

وفي فبراير من هذا العام 2015 تشكل تحالف من دول بحيرة

تشاد ضد بوكوحرام، وتزعمت تشاد التحالف الذي ضم النيجر والكاميرون ونيجيريا وتشاد التي أرسلت تعزيزات عسكرية لدعم الجيش الكاميروني الذي تعرض لهجوم في المنطقة الشمالية الحدودية مع نيجيريا، فهاجمت بوكوحرام مواقع الجيش التشادي في بلدة جامبارا شمال نيجيريا حيث يرابط جنود تشاديون. ومشكلة تشاد أن بوكوحرام تتمركز على مسافة أقل من 100 كليو من العاصمة التشادية بنجامينا. وتخشى السلطات التشادية من تسلل عناصر تابعة للجماعة إلى تشاد اعتمادًا على علاقات عائلية أو تجارية في منطقة حدودية تختلط فيها الأعراق والمصالح. وأن يتمدد تأثير الجماعة إلى الجارة الشرقية لها، وتشاد والسودان على خلاف مستمر، ودائمًا ما تتهم تشاد الخرطوم بانتهاك سيادة أراضيها والتدخل في شئونها الداخلية والسعي للإطاحة بنظامها، وتتهم الخرطوم تشاد بدعم المسلحين في دارفور بتوفير المساحة والدعم المباشر وغير المباشر والمساهمة في تفجير الأوضاع في دارفور المضطربة في غرب السودان، حيث القبائل المشتركة على حدود التماس بين تشاد وإقليم دارفور تختلط فيه الأنساب والأعراق ويقوى التضامن بين القبائل، وهذا الاختلاط يخدم

بوكوحرام.

إن صدى الإرهاب في المغرب الإسلامي وجد استجابة سريعة وكبيرة ليس في الدول الأفريقية فحسب بل من العالم الغربي، وبدعم من الولايات المتحدة وبمشاركة 1300 جنديًا من 28 دولة أفريقية وغربية جرت فى شهر مارس مناورات عسكرية يطلق عليها اسم "فلينتلوك FLINTLOCK"، وشاركت فيها الجزائر وتونس (وهما من دول الشمال الأفريقي وليس من دول الصحراء) ووصفت بأنها استعداد لهجوم ضد بوكوحرام.

وتهدف مناورات "فلينتلوك" التي تجرى سنويًا منذ عام 2005 إلى تقوية التعاون العسكري عبر الحدود في حزام الساحل الأفريقي. وهذا التدريب يمكن اعتباره تجهيزًا لتمكين قوات خاصة من تعلم تقنيات الحرب ضد الإرهاب. ويشارك في المناورات 250 جنديًا أمريكيًا. وأهداف التدريبات تبادل المعلومات المخابراتية والتدريب على الدوريات وتقنيات الحياة في الصحراء والعمليات المحمولة جوًّا والرماية. وبعد انتهاء المناورات يترك الجيش الأمريكي وراءه المعدات. وقال الجنرال "جيمس ليندر" قائد العمليات الخاصة الأمريكية في أفريقيا أن الجيش الأمريكي سيقدم معدات اتصال

ومعلومات استخباراتية وتقنيات تسمح بالتخابر عبر الهواتف المحمولة والرسائل اللاسلكية وأجهزة الكمبيوتر لمساعدة الدول الأفريقية في قتالها لجماعة بوكوحرام. ومن الأمور التي ستضطلع بها أمريكا عبر الطيران، عن طريق الطيران فوق الهدف والحصول على تسجيل صوتي كامل للتحركات أو القيام بنوع من التحليل الجغرافي للمكان أو التحليل التقديري لحركة العدو. وجاء رد الفعل من بوكوحرام أن توعد زعيمها "أبو بكر شيكاو" بإلحاق الهزيمة بالقوات الأفريقية التي تقاتل جماعته وهدد بنقل النار إلى الدول المجاورة.

نظرية المؤامرة

مما تقدم نجد أن أغلب جماعات العنف أو الجماعات الجهادية التي تتسم بالإرهاب بدأت جماعات معارضة سلمية تطالب بحقوق قد تكون مشروعة أو مغالى فيها، وأنها لم تشهر السلاح وتتحول إلى العنف إلا عندما مورس ضدها ألوان من القهر تصل إلى حد الإبادة.

ولكن هناك من يحجر عليها هذه المطالب ويطالب بإقصائها ويصفها بالعمالة لجهات أجنبية وأنها تتآمر على نظمها، وتمشيًا مع نظرية المؤامرة ألم يكن نشاط بوكوحرام في نيجيريا أدى

إلى إضعاف نيجيريا حتى وقعت البلاد فعليًا تحت أيدي أمريكا وحلفائها الغربيين في وقت كان مركز نيجيريا في غرب أفريقيا يتبوأ مكانًا عاليًا، ألم يكن انهيار السياسة الخارجية لها الناجم عن ضعف حكومتها يتماشى مع بوكوحرام، ذلك أن الولايات المتحدة ترغب بإلحاح أن تجعل نيجيريا هدفًا لقواتها وموقعًا لها في أفريقيا تحت مظلة "الأفريكوم" – قوات القيادة لألأمريكية في أفريقيا – UNITED STATE AFRICAN COM-MEND. وكيف يمكن لنيجيريا أن تقاوم عروض الأفريكوم إذا كانت الولايات المتحدة قادرة على مساعدتها. ويذكر أن الرئيس النيجيري جوناثان كتب إلى الحكومتين الإنجليزية والإيطالية عام 2012 بعد أن فشل في إنقاذ الراهبين التابعين لهما يقول "إن الحكومة النيجيرية تواجه تحدي الإرهاب على مستوى الجماعة الدولية، مشيرًا بذلك إلى أن هناك علاقة بين بوكوحرام والقاعدة، وأن العلاقات بين نيجيريا والدول الأجنبية لابد أن تنمو بشكل أعمق. وعلق المراقبون على حديثه بأنه يحمل طلبًا مستترًا لمعونة الأوروبيين. وقد سخر الرئيس الأوغندي "يوري موسيفيني" من طلب الحكومة النيجيرية الاستعانة بمساعدة

أمنية من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل والصين لإنقاذ الفتيات المختطفات، وقال إن فشل الجيش النيجيري في تحقيق الأمن للمواطنين لا يمكن قبوله وأن الموت أفضل من السماح للدول الأجنبية لتحقيق الأمن لدول القارة، وأن قيام بعض الدول الأفريقية مثل نيجيريا والكونغو الديمقراطية والصومال بطلب مساعدات أجنبية لحماية مواطنيها يصل إلى درجة التصويت بحجب الثقة عن زعماء هذه الدول.

والحال أن الأفريقيين الآن يستشعرون خطر أن تقع أفريقيا في يد القوى الاستعمارية من جديد. ويعتبر بعض القادة أن قوى المعارضة في دولهم هم ألعوبة في يد هذه القوى، وأن أنشطتهم هي التي أدت إلى إضعاف نظمهم!!

وأيضًا بالنسبة لفرنسا فإن ما صنعه الفرنسيون في مالي يثير الشكوك، فثمة سؤال يتردد لماذا سمحت السلطات الفرنسية عندما تدخلت في مالي بعنف في يناير 2013 بادعاء تحريرها من المجاهدين الإسلاميين. لماذا أفسحت لإياد أخ غالي IAD GHALI قائد جماعة الأنصار الإسلامية طريقًا حرًا عبر الإقليم وسمحت لمجموعة من المقاتلين الإسلاميين يفرون من تحت قبضتها؟، إن السؤال لماذا

تركتهم يذهبون إلا أن تكون قاصدة أن يبقى لها دور على مدى طويل في صحراء الساحل وأن توجد مبررًا لوجودها. لقد سمحت السلطات الفرنسية للقوى الإسلامية بالمرور لكي تبقى لنفسها مسوغًا في الغرب الأفريقي.. وتلك هي المؤامرة بعينها.

■■■

obeikandl.com

ثالثًا: الاستعمار الجديد يدفع إلى العنف

الأطماع الاستعمارية في أفريقيا لا تتوقف، منذ أكثر من قرن من الزمان احتلت القوى الاستعمارية القارة الأفريقية تحت شعار إنقاذ أفريقيا من التخلف ونشر الحضارة، واليوم تتدخل تحت راية إنقاذ القارة من الإرهاب ونشر السلام.

أهداف الاستعمار الجديد هي حماية المصالح والشركات الأوروبية العاملة في أفريقيا، مواجهة النفوذ الاقتصادي الصيني وغيره المتصاعد هناك، الخوف من تداعيات الصراعات على نفوذه داخل هذه الدول، وعين الغرب على ثروات القارة الطبيعية، وأن أكبر دولتين تعلنان ذلك صراحة هما فرنسا والولايات المتحدة.

بالنسبة لفرنسا: إن ما تفعله فرنسا في المحيط الإسلامي الغربي الأفريقي لا يصنف إلا أنه استعمار جديد بآلية قديمة وهو التدخل السافر ونشر الفتن والخلافات بين جماعات البلد الواحد لتبقى الصراعات الدائرة فيها بابًا مفتوحًا لتدخلها في أي وقت بدعوى الحفاظ على مصالحها

الاستراتيجية في بلاد تعتبرها إلى اليوم مستعمراتها ومناطق نفوذها.

إن الحملات العسكرية التي تشنها باريس في الساحل الأفريقي تبقى غامضة الأهداف، هل هي تدمير الإرهابيين كما أدلى بذلك الرئيس الفرنسي أو إيصال الأوضاع إلى الاستقرار، أم إعادة السيطرة على منطقة كانت تحتلها، أم إعادة موطىء قدم لها في القارة بعد دخول لاعبين جدد كالصين والهند والبرازيل ومحاولتهم إرساء وجود لهم هناك مما لا يناسب القوى الإمبريالية الكبرى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، أم محاولة للتغطية على الإخفاقات داخل فرنسا من ارتفاع في نسبة البطالة والأسعار، والغطاء التكتيكي هو محاربة الإرهاب الإسلامي. أيًا ما كان الأمر فإن غياب رؤية استراتيجية واضحة قد تغرق فرنسا في مناطق صحراوية واسعة مواتية لحرب العصابات، وستجد فرنسا نفسها تنساق في عملية حربية لا نهائية في وجه حركات التمرد وهي عملية مثقلة بالتخبط ومنذرة بالفشل على الرغم من حرفية القوات الفرنسية المحاربة.

وإذا كانت المصالح الاقتصادية هي المحرك الواضح لتدخل فرنسا وغيرها في شئون أفريقيا حيث شركات الذهب والنفط والماس هناك، فإن هذا لا ينفي الدوافع الاستعمارية، ولم يخرج تدخلها في مالي وأفريقيا الوسطى عن هذا الإطار، وقد تدخلت فرنسا في مالي منفردة بغطاء دولي

أوروبي أمريكي أممي، وجاء تدخلها أيضًا في أفريقيا الوسطى مشابهًا. فبعد تبني مجلس الأمن قرارًا بمنح قوة أفريقية وأخرى فرنسية تفويضًا بالتدخل بدعوى حماية المدنيين والتصدي للجماعات المسلحة تم على الفور نشر الجنود الفرنسيين في طوال البلاد وعرضها.

أن العمليات العسكرية الفرنسية منذ بداية القرن الواحد والعشرين تتسارع وتتلاحق، ففي سبتمبر 2002 أرسل قصر الإليزيه قوة عسكرية إلى ساحل العاج (كوت ديفوار) إحدى دول الفرنكفونية سابقًا لينخرط بضع آلاف من الجنود بشكل كبير في عمليات برية بدعوى منع وقوع حرب أهلية في منطقة ذات أهمية للمصالح الفرنسية. وانتهزت فرنسا اندلاع اشتباكات بين فصائل الطوارق في شمال مالي وسارعت بإرسال قوة فرنسية وحددت مهمتها في طرد المتشددين من مالي، وأيضًا من البلاد المجاورة على طول الحافة الجنوبية للصحراء الكبرى زعمًا بأنها تأثرت من النشاط الإرهابي، وأعلن وزير الدفاع الفرنسي أن فرنسا يتعين عليها أن تحارب القوى الإسلامية على طول الساحل والصحراء من موريتانيا على المحيط الأطلسي إلى السودان، ووصف المنطقة بأنها خطرة وتحوي كل أشكال التهريب وأنها مفتاح الأمن لدول أفريقيا ولأمن فرنسا نفسها. ولم تذكر فرنسا أي شيء عن

وسائلها في التدخل ومواجهة الإرهاب.

وجاء حادث اختطاف التلميذات في نيجيريا فرصة ذهبية لفرنسا بالرغم من أن نيجيريا لم تكن من مستعمراتها السابقة، إلا أن الرئيس الفرنسي سارع بعقد قمة بقصر الإليزيه ضمت عددًا من قادة الدول الأفريقية لبحث الوضع في نيجيريا، حضرها رؤساء نيجيريا وتشاد والكاميرون وبنين وممثلين عن بريطانيا والولايات المتحدة للاتفاق على خطة إقليمية للتحرك والتصدي لبوكوحرام وتأمين وجود عسكري حول بحيرة تشاد تكون له القدرة على التدخل في حالة الخطر. وحسب تصريحات وزير الدفاع الفرنسي يكون قوام القوة العسكرية ثلاثة آلاف جنديًا، وذلك ضمن عملية تنظيم القوات العسكرية المنتشرة في المنطقة لمكافحة الإرهاب. وبادر الرئيس الأمريكي "أوباما" بتخصيص نحو 750 مليون يورو لفرنسا لدعم مكافحة الإرهاب، وقال إن حالة الطوارىء المحتملة للقضاء على النشاط الإرهابي تتطلب وجود مساعدات عاجلة لفرنسا لمواجهة الإرهابيين والمتطرفين ومستخدمي العنف.

وتلخص فرنسا دوافعها في هذا السلوك في أربعة أسباب:

1. أنه رغم العمليات العسكرية الفرنسية ووجود قوة حفظ السلام للأمم المتحدة والمدربين للجيوش الأفريقية التابعين للاتحاد

الأوروبي فإن الوجود الإسلامي للجهاديين يتزايد والعناصر الإرهابية تعيد تنظيم نفسها فالمنطقة أبعد ما تكون عن الأمان، وهذا يتطلب وجودًا مستمرًا وأساسيًا للقوات الفرنسية.

2. أمور تتعلق بتجارة المخدرات في هذه المنطقة.
3. هناك تهديدات إرهابية لإثارة القلاقل في تشاد ويقال إن مختار بن مختار قائد المرابطين (منظمة) الجهاديين التي تكونت باتحاد بين حركة التوحيد والجهاديين في غرب أفريقيا MUJAO يعد لحملات إرهابية في المنطقة.
4. التهديد المتصاعد الذي تشكله بوكوحرام في نيجيريا لأقطار أخرى في الإقليم وخاصة في النيجر والكاميرون وأجزاء غربية من تشاد كما تواجه ذات التهديد بعدم الاستقرار والإرهاب عن طريق هجرات اللاجئين من المقاتلين أعضاء بوكوحرام.

والحقيقة أنه لا يوجد تحليل كاف لشرح لماذا هذا كله بالشكل الكارثي في أفريقيا. قد تكون مساعدة الناتو للإطاحة بمعمر القذافي في ليبيا 2012 كان لها تأثير مأسوي مدمر على الساحل مما لم يكن يتنبأ به الناتو، ففضلًا عن آلاف العمال والمرتزقة والمجندين ذوي

العقود الطويلة المدى في جيش القذافي، وفضلًا عن أن هؤلاء عادوا إلى الساحل، فإن المنطقة صارت تعج بالسلاح المسروق من ترسانات القذافي مما يقود إلى احتمالات من الخطر غير مقدرة.

بالنسبة للولايات المتحدة: جاء اهتمام الولايات المتحدة بمنطقة الساحل الغربي الأفريقي (المغرب الإسلامي) متأخرًا نسبيًا وفي إطار شعار الحرب على الإرهاب الذي رفعته أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر سنة 2001. وطبقًا لتحليل وزارة الدفاع الأمريكية فإن هذه المنطقة تمثل خطرًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة، وقد أنشأت بالفعل قاعدة عسكرية في النيجر للتجسس من خلال استخدام الطائرات دون طيار.

وعلى أية حال فإن الحرب على الإرهاب أضحى مجرد سلاح ترفعه الولايات المتحدة حتى في صراعها ضد الصين، إذ لولا القاعدة في أفريقيا لما تمكنت أمريكا من القيام بأنشطة عسكرية تستهدف في حقيقتها النفوذ الصيني المتزايد في أفريقيا، لقد أصبح مقولة الحرب على الإرهاب تعني القيام بأي شيء.

ولكن السياسة الأمريكية بعد تجربتها المهينة في الصومال لم تعد تفكر في التدخل عسكريًا بقواتها على الأرض وتكتفي باستخدام السلاح الجوي أو من يحارب لها بالوكالة كفرنسا فتمنحها التأييد

المادي والمعنوي لتنفذ فرنسا ما تشاء بمباركة أمريكية.

وصفت الولايات المتحدة يومًا الساحل الغربي الأفريقي بأنه طريق الإرهاب، وأنه بيت القاعدة في المغرب العربي، وأنه يرتبط باستمرار بالإرهاب والتطرف، عندما قال ذلك وزير الدفاع الأمريكي "رونالد رامسفيلد" في عام 2002 كان يقصد بطريق الإرهاب صحراء الساحل، وكانت المنطقة في ذلك الوقت من أهدأ المناطق في العالم، واليوم تعتبر من أكثر المناطق خطورة.

وتطبيقًا لسياسة محاربة الإرهاب أسست الولايات المتحدة "الأفريكوم" عام 2007 وبدأت نشاطها رسميًا عام 2008. والأفريكوم هي القيادة الأفريقية الأمريكية المسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية في أفريقيا مع 53 دولة أفريقية (ما عدا مصر)، ويناط بها العمليات العسكرية في أفريقيا لمواجهة الخطر الأمني الذي تشكله الشبكات الإرهابية، وأوجزت فكرة إنشائها في ثلاث أسباب:

1. تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الغربية.
2. تزايد الاعتماد الأمريكي على مصادر الطاقة الأفريقية.
3. نمو العلاقات بين الصين والدول الأفريقية.

ولتحقيق أهداف الأفريكوم أعلنت الولايات المتحدة برنامجًا أطلقت عليه لفظ "مكافأة العدالة" يهدف لجمع معلومات عن النقاط الساخنة في العالم ليتيح القبض على عشرات الأفراد الذي يصنفون أنهم إرهابيون يهددون الولايات المتحدة.

وفي يونيو 2014 أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن مكافأة قيمتها 18 مليون دولارًا مقابل أي معلومات تؤدي إلى اعتقال أربعة إرهابيين ينشطون في غرب وشمال أفريقيا وهم أبو يوسف المهاجر خبير المتفجرات العضو السابق في حركة التوحيد والجهاد المصرية، وخالد البرناوي الزعيم المفترض لتنظيم الأنصار المنبثق عن بوكوحرام، وحمد الخيري وأحمد التلمي اللذين أسسا حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا التي تنشط في مالي والنيجر.

والسؤال كيف يهدد أمريكا هؤلاء الذين ينشطون في أفريقيا إلا إذا كانت الولايات المتحدة تعتبر أفريقيا جزءًا من نفوذها.

أن الاهتمام الأمريكي بالشأن الأفريقي لا يكمن فقط في محاربة الإرهاب بل الاستحواذ والسيطرة على أفريقيا كمعبر تمارس منه الولايات المتحدة عمليات توسيع انتشارها العسكري عبر العالم. بالإضافة إلى الاحتياطيات النفطية في أفريقيا التي باتت تمثل للولايات المتحدة مسألة أمن قومي، حيث

أن سيطرة الولايات المتحدة على مخزون النفط الأفريقي بجانب سيطرتها على نفط العراق يعني تحكمها في الاقتصاد العالمي، ويشكل مصلحة قومية استراتيجية لها، وهذا ما يجعل أمريكا تتغاضى عن فساد أنظمة الحكم في الدول النفطية الأفريقية. أن موقع أفريقيا في الاستراتيجية الأمريكية الرامية إلى الهيمنة الإمبراطورية على العالم يعززه ضرورة وجود قوات أمريكية في الساحل الغربي لتأمين خط أنابيب بترول تشاد والكاميرون المتجه إلى الأطلسي، وهذا ما يجعل لنيجيريا مكانة خاصة في الأجندة الأمريكية لكونها أكبر منتج للبترول في القارة الأفريقية، وتحتل المركز الخامس في قائمة الدول المصدرة لأمريكا. أن الولايات المتحدة ترغب في أن تجعل نيجيريا موقعًا لها في أفريقيا تحت مظلة قيادة "الأفريكوم".

والاهتمام الأمريكي بنيجيريا لا ينبع من خطر الإسلام الأصولي ولا إلى البترول فحسب وإنما أيضًا الخوف من النشاط الصيني في أفريقيا عامة ونيجيريا وعلى وجه الخصوص، فقد استثار الولايات المتحدة اتفاق إنشاء الصين خط سكة حديد ساحلي بنيجيريا، أخذًا في الاعتبار أن الصين تستطيع أن تلاحق الولايات المتحدة باعتبارها الدولة الأقوى اقتصاديًا، وهي تعمل بإصرار على مد علاقاتها بأفريقيا للحصول على المواد الخام لصالح صناعاتها التي تنمو بقفزات واسعة

وتجعلها منافسًا للولايات المتحدة في بقعة أفريقية هامة.

أن الاتفاق الصيني النيجيري لا يعني أن نيجيريا تتحدى الولايات المتحدة فنيجيريا لا يمكن أن تقاوم إغراء مساعدة الأفريكوم لها في استعادة التلميذات المختطفات أو ملاحقة عناصر بوكوحرام، وقد يؤدي ذلك أن تتيح نيجيريا كل إمكانيات الخدمات العسكرية والمخابراتية للتدخل الأمريكي، وتجد الحكومة النيجيرية نفسها غير قادرة على معارضة أي وجه من وجوه الأهداف الاستراتيجية التي تضعها الولايات المتحدة تحت برنامج "الأفريكوم" وحينذاك تسقط نيجيريا سياسيًا في يد الولايات المتحدة وستتمزق إربًا.

إن نيجيريا ما لم تتعامل مع مشاكلها الاجتماعية الداخلية فإن بوكوحرام وما يماثلها ستجعل من الصعب حكم نيجيريا. حقيقة أن نيجيريا تحوز عددًا من القوى والثروات ولكنها تفتقد إرادة العمل بالنسبة للمجالات الاجتماعية والسياسية سواء مع القادة الدينيين أو المدنيين، والمسألة لا تحتاج إلى محاربة الإرهاب قدر احتياجها محاربة الفقر بواسطة القضاء على الفساد.

■■■

رابعًا: الخروج من دائرة العنف

بداية إن أفريقيا غارقة في وهن يعجزها عن التقدم والتنمية، وهذا الوهن الأفريقي يرجع إلى خمسة أسباب وكلها مشاكل عويصة وهي الاستعمار والصراعات القبلية والفقر والجهل والأمراض المتوطنة. وكل هذه الأسباب تعاني منها نيجيريا، لذلك فخروجها من دائرة الوهن والعنف ليس بالأمر اليسير.

إن المشاكل الاقتصادية والصراعات العرقية الإثنية، وكذلك الصراعات المسلحة بين الدول بعضها ببعض نظرًا للخلافات التي خلفها الاستعمار في القارة تساهم في انتشار العنف المسلح الذي تستغله التيارات السياسية والدينية من أجل إيجاد مكان لها. في هذه الظروف يمكن أن تنمو التيارات المتطرفة العنيفة، فنماذج القاعدة وبوكوحرام قابلة للانتشار والتصاعد ما دام هناك الفقر والبطالة وعدم وجود عدالة في التوزيع، إضافة إلى الانتهاكات الصارخة التي تقوم بها الحكومات الأفريقية تجاه مواطنيها ومعارضيها، فضلًا عن غياب

الاعتراف الرسمي بالمكون الثقافي الإسلامي لهذه الجماعات.

كل هذه الأمراض والمشاكل تعاني منها نيجيريا التي كانت توصف يومًا بلؤلؤة القارة. والمعلومات عن نيجيريا تشير إلى أوضاع مضطربة سياسية واجتماعية وصراعات قبلية ودينية، فهناك أكثر من 350 عرقًا وأكثر من 250 لغة، والقوى الاستعمارية القديمة تريد العودة من جديدة إلى هذه المنطقة الغنية بالثروات، ويصعب جدا تقييم الحركات السياسية هناك ومنها بوكوحرام بدون استحضار كل هذه الظروف المضطربة.

إن الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا ارتفع بشكل كبير بحيث أضحى الاقتصاد النيجيري أحد أكبر الاقتصاديات الصاعدة في أفريقيا وتضاعف بنحو 700 ٪ مقارنة بما كان عليه عام 1999. ولكن هذا الواقع للنمو الاقتصادي لا يظهر في طريقة توزيع تلك الثروة الهائلة ولا يكشف عن كيفية حدوث هذا التراكم الرأسمالي بل جاء بالعكس. فقد ارتفعت معدلات البطالة بما يزيد عن 50 ٪ ، وأن هناك نحو مائة مليون مواطنًا يعيشون على أقل من دولار واحد يوميًا بمعنى أن 70 ٪ من جملة السكان يعيشون تحت خط الفقر، ولا يخفى أن الاقتصادي النيجيري لا يزال تحت رحمة الشركات الأجنبية

متعددة الجنسيات التي تعمل على نهب ثروات البلاد بمساعدة النخب الوطنية التي تحصل على الفتات، ويقول العالم الاقتصادي الجنوب أفريقي "موليتسي مبيكي" في كتابه "هندسة الفقر" أن النخب النيجيرية الحاكمة بعد مرور سنوات طويلة على الاستقلال لم تستطع بناء صناعة وطنية بما يدفع المجتمع إلى الأمام بل أسهمت بدور بارز في تدهور الدولة ومؤسساتها، كما أنها أضحت واحدة من أكثر النخب الحاكمة فسادًا على ظهر الأرض ولا تزال الشركات الكبرى في نيجيريا في أيد أجنبية وتقوم هذه الشركات بجمع مليارات الدولارات وتحويلها للخارج في حين يظل الفتات منها نهبًا لسوء الإدارة والفساد الذي تمارسه النخبة الحاكمة حتى أن أحد المسئولين عن الجامعات هناك وقع عقودًا بملايين الدولارات مع شركات غير موجودة.

إن الفساد وسوء الإدارة وتحالف المصالح الخارجية والداخلية يقف حائلًا أمام استقرار نيجيريا. وفوق كل ذلك خطر الجماعات المتطرفة الذي يهدد بتقويض دعائم الدولة، ونظرًا لعدم كفاءة أجهزة الأمن الوطنية وعدم قدرتها على مواجهة العمليات المتزايدة التي تقوم بها جماعات بوكوحرام وغيرها فقد تشكلت ميليشيات مدنية من أجل الدفاع عن المدنيين، وهو ما يعني تحمل المجتمع مهمة الدفاع

عن نفسه في ظل حالة التراجع والانسحاب الذي تعاني منه الدولة، وهذا ينطوي على تبعات سلبية تقوض مسيرة النهضة والاندماج الاجتماعي. ويذكر أن الخسائر في الأرواح بلغت 36,5653 ٪ منها حدث في النصف الأول من عام 2014 وحده، وأن العدد لا يتضمن من تفلتوا من الاختطاف من الجهاديين ومن مات من مصادر أخرى من العنف الديني.

وقد علق الرئيس النيجيري أنه وضع استراتيجية للتعامل مع التحدي الآتي من بوكوحرام في اتجاهين، الأول: تفعيل وكالات الأمن المحلية وتنشيطها. والثاني: التعاون مع البلاد ذات الخبرات الأكثر في محاربة الإرهاب، وإن فرنسا وبريطانيا والصين وإسرائيل والولايات المتحدة كلها تقدم مساعدات لنيجيريا وتبذل الجهد لاقتلاع المتمردين.

لا شك أن العنف وحده ليس الوسيلة الفعالة للتصدي للإرهاب، وأن الضربات بالطائرات على القرى والمدن هي الأداة المفضلة للنظام النيجيري لمواجهة الإرهاب تكون مؤثرة على آلاف البشر والمواطنين الآمنين المندس بينهم أفراد من الجماعات الإرهابية أو الخاضعين لها، أنها بذلك تكون عمليات إبادة وليست مقاومة لهذه

الجماعات، وأن طرد العناصر الإرهابية إلى الجبال بلا طعام أو ماء وإجبار الرجال على الاختباء وأخذ النساء سبايا لا يضعف من شأنهم بل قد يزيد من التعاطف معهم في ظل المجتمع القبلي، فالتقاليد القبلية لا تقبل أن يعتدي على أحد من أفرادها إنما هي تحاسبه بنظمها إذا أخطأ وهذا ما جعل هذه الجماعات تجد التعاطف معها ومساندتها أحيانًا سرًا. وحتى لو استطاعت الحكومة القضاء ظاهريًا على تواجد هذه الجماعات أو الادعاء بهزيمتها فإن هذه الجماعات تفرز مئات المقاتلين الانتحاريين المحملين بالهزيمة والغطرسة معًا لذلك يتطلب احتواؤهم عملًا مطردًا وصبورًا من السياسات الداخلية.

وإذا كان العنف والإرهاب هو ما يستنفر الرأي العام العالمي لمحاربته فماذا عن نظم غاشمة عنصرية دموية يسكت عنها العالم وعن جرائمها وانتهاكاتها ومن الذي يتصدى لها وهي التي أغلقت كل منافذ العمل السياسي السلمي أمام معارضيها الذين حولتهم إلى إرهابيين. وبفرض ما يعلن عن القوة والعنف في استخدام القوة المسلحة من جانب هذه القوة المعارضة أليست تلك رد فعل لها لما سبقها من عنف واعتقالات وانتهاكات قامت بها النظم الشرعية. أن جماعات المعارضة المسلحة هي نتوء أفرزته تشوهات السلطة الفاسدة غير

العادلة، إنها تعبير عن فشل الدولة في بناء مجتمع عادل، إنها ردود أفعال ضد الظلم، وأن استفحال الظلم ضد المعارضين السلميين لا يقود إلا إلى انفجار غير محسوب من أجل فرض العدالة. إن الحرب في نيجيريا هي حرب طويلة تتطلب مواجهة فكرية وأيديولوجية لهذا الفكر المتطرف، ومعرفة دوافع وأهداف المنتمين لهذه الجماعة وغيرها من جماعات المعارضة التي أثارت غضب المجتمع الدولي، والصراع لم يعد بين جماعة متطرفة تسعى لفرض فكرها وعقيدتها بالقوة على المجتمع ولكنه أصبح صراعًا للحفاظ على وحدة الدولة وسيادتها في مواجهة فكر يهدد وجودها. فما الذي يجب أن تفعله نيجيريا لتهزم بوكوحرام وغيرها لتخرج من دائرة العنف؟

- أتصور أن الجانب العقيدى هو العمود الفقري لمصدر القوة لبوكوحرام التي تحمل أيديولوجيات متطرفة كما هو الحال بالنسبة لغيرها فى عديد من الجماعات وهم يتوجهون بها إلى الجماهير الإسلامية الغفيرة، ولمواجهتهم فعلى الحكومة أن تنشىء لجان تواجه بها هذا الفكر المتطرف بتغيرات أيديولوجية مقابلة تصدر من أقطاب مفكرين إسلاميين معتدلين يشكلون هذه اللجان.

- وعلى الحكومة أن تستجيب للمطالب المشروعة للجماهير

فثمة مظالم عن أمور يعاني منها الأفراد الأبرياء مما يجعلهم يتعاطفون مع بوكوحرام، ويتعين حل مطالب هؤلاء والاستجابة لها.

- وكذلك يتعين تقييد وإزالة ما يحدث من أجهزة الأمن من عنف يتعارض مع حقوق الإنسان بالنسبة للأفراد ويجعل هؤلاء يتعاطفون مع بوكوحرام، والواجب على الحكومة أن توقف انتهاكات حقوق الإنسان وكل أنواع استخدام البوليس وأجهزة الأمن للعنف والاعتقالات العشوائية.

- وعليها خلق فرص عمل أكثر مما هو قائم فإن البطالة تبقى تحديًا كبيرًا، وفي شمال شرق الإقليم حيث لا تزال بوكوحرام نشيطة بأكثر مما هي في المناطقة الأخرى وهذا يرجع إلى فشل الحكومة في حل هذه المشكلة ومن ثم فإن خلق وظائف للشباب وإدراجهم في مجالات العمل سيخلصهم من تأثير بوكوحرام.

- أن المساحات الشاسعة للمنطقة التي تتكون منها نيجيريا جعلت من الصعب توافر معلومات عن أخطار الميليشيات التي يستخدمها الساسة، وأن تكاسل الحكومة عن إدراك هذه القوى أوجد لبوكوحرام فرصة التوسع في تطرفها في الشمال.

- ومن الإصلاحات السياسية أيضًا تبني الحوار الوطني، أن فترة القلاقل الطويلة المدى قد عمقت التطرف الديني في نيجيريا. وأن الحوار الوطني والمرونة في إجراء بعض التنازلات يمكن أن يحل المشاكل.

- محاولة إجراء تسوية مع عناصر بوكوحرام الذين يدينون العنف وهذه المحاولة تكون مع غير المتورطين في عمليات إرهابية أو انتهاك حقوق الإنسان من رجال بوكوحرام كي لا تبدو الدولة أنها تعفو عن المدانين، أن التسوية هي برنامج يضعف الجماعات المتطرفة وتشجع على التسليم والاعتدال.

- أخيرًا قد يكون من المفيد دراسة التجربة التركية التي تعبر عن الإسلام المعتدل مما يمهد لإنشاء علاقات إيجابية لهذا التوجه الإسلامي، فالتجربة التركية الحالية التي يقوم بها الرئيس أردوغان تختلف في هذا المجال عن توجهات الرئيس أربكان السابقة التي كانت تعمل على تكتيل الدول الإسلامية والحركات الإسلامية في مواجهة الغرب، فأردوغان على خلاف ذلك يبحث عن نقط الالتقاء مع القوى الغربية والحضارة الغربية ويؤكد على جوانب الالتقاء والتعامل الإيجابي معها وإذا لم يهتم أحد بهذا الاتجاه فإن الحركات

الإسلامية ستنزع إلى العنف وستزداد انتشارًا وحدة، على نيجيريا أن تلجا إلى سياسة القوة الناعمة وتتخلى عن سياسة القوة الخشنة التي ثبت فشلها.

يجب على الحكومة النيجيرية أن تواجه مشاكلها بصدق وجدية وأن تدرك أنها مسئولة عما وصلت إليه أحوال البلاد من اضطرابات، وألا تلقى على قوى المعارضة أنها ألعوبة في يد القوى الاستعمارية الجديدة، وأن أنشطتهم هي التي أدت إلى إضعاف نظمهم، وأن إلقاء كل ما يحدث من عنف على جماعات المعارضة والادعاء بعولمة التطرف والإرهاب من شأنه أن يحول هذه الجماعات إلى تنظيمات متطرفة وذلك تحت الضغط الدولي والإقليمي وهو ما يزيد الأمر خطورة.

■■■